بهدف التعرف على كيفية تجنب المنازعات العقدية والتقاضي بالصياغة الجديدة

«نوف إكسبو» نظمت ورشة عمل «مهارات الصياغة الاحترافية للعقود وكشف ثغراتها وإدارة المنازعات»

- الزيني: الكويت بادرت إلى رفع المستوى الفكري والثقافي للقائمين على صياغة العقود
- الدول العربية تعاني من مشكلة إهدار الموارد خاصة في قضايا التحكيم بالعقود التجارية

باهي أحمد

نظمت شركة «نوف اكسبو» أمس ورشة عمل بعنوان «مهارات الصياغة الاحترافية للعقود وكشف ثغراتها وإدارة المنازعات الناشئة عنها»، وذلك خلال فعاليات اليوم الثاني لمؤتمر الكويت لصياغة وإدارة العقود وحل المنازعات، حيث حاضر خلال الورشة رئيس الجمعية العربية للعلوم القضائية د.أيمن الزيني.

وفي هذا السياق، قال الزيني إن التعرف على مفهوم العقود وأنواعها المستحدثة والقانون الواجب التطبيق وأثره على صياغتها، يعد أمرا ضروريا لتجنب المنازعات العقدية والقضائية.

وأضاف الزيني أن الورشة تهدف إلى التعرف على كيفية تجنب المنازعات العقدية والتقاضي بالصياغة الجديدة، والتعرف على أساليب وطرق إبرام العقود وأثره على جودة الصياغة في عقود الشركات وعقود الدولة، إضافة إلى التعرف على مفاهيم وصياغة البنود الاجتماعية والمتوافقة مع البيئة في كراسات الشروط والعطاءات وإدراجها بالعقد ودورها في الاستدامة التنموية.

وأشار إلى أن هناك مشكلة تعاني منها الدول العربية، وهي اهدار العديد من الموارد خاصة في قضايا التحكيم بالعقود التجارية، مرجعا ذلك لعدة أسباب من أبرزها ضعف الخبرات في مجال صياغة العقود، حيث تعد الصياغة من الأمور الدقيقة جدا.

وشدد الزيني على أن الكويت من الدول التي بادرت لرفع المستوى الفكري والثقافي للقائمين على صياغة العقود، وهو أمر مهم حيث يجب اختيار الصياغة الصحيحة عند كتابة العقود والتعرف على الأقسام الرئيسية في العقود والقواعد الخاصة بصياغة كل قسم من تلك الأقسام.

من جهته، تناول المستشار القانوني الأول لشركة المركز المالي الكويتي عمرو حافظ في محاضرته التي جاءت بعنوان عقود المحافظ الاستثمارية تعريف المحفظة الاستثمارية واشتراطات إنشاء المحافظ للأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، وأنواعها الثلاثة الشائع العمل بها.

ثم استعرض ضوابط إدارة المحافظ الاستثمارية والتي يلتزم الأشخاص المرخص لهم بإدارة المحافظ باتباعها ومن ضمنها ضرورة معرفة العميل قبل التعاقد معه، وهو ما يؤثر على التوصية أو المشورة المقدمة للعملاء من عميل لآخر، حيث يجب أن تكون النصائح والتوصيات على بيع أو شراء الأوراق المالية ملائمة ومفصلة لكل عميل على حدة، ووفقا لمحددات مختلفة، ثم بين كيفية قيام مدير المحفظة بالوفاء باحتياجات العميل والتأكد من خلال اتساق الخدمات المقدمة من مدير المحفظة مع احتياجات العميل الاستثمارية ووضعه المالي.

وأضاف بأن واجبات الرعايا تلزم مديري المحافظ بعدم تخويل أشخاص آخرين لإدارة استثمارات العميل، مع إمكانية تخويل شركات متخصصة لإدارة استثمارات العميل خارج الكويت بشرط موافقة العميل الكتابية. فضلا عن مراعاة امتلاك المحفظة الاستثمارية من جانب عميل واحدا فقط، ما عدا حالات الإرث وذلك وفقا للقواعد المنصوص عليها في أحكام اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال، والالتزام بضرورة فتح محفظة استثمارية رئيسية واحدة لكل عميل، وذلك لكل نوع من المحافظ الاستثمارية وفق الآلية التي تدار بها المحفظة، مع إمكانية فتح محفظة استثمارية فرعية تندرج تحت المحفظة الاستثمارية الرئيسية التي يتملكها العميل. وأكد على أن واجبات الرعايا تلزم مديري المحافظ بتمكين العملاء من ممارسة حقوقهم المترتبة على ملكية الأوراق المالية الموجودة بحساب المحافظ المملوكة لهم مثل: (إجراء أي تصرف على الأوراق المالية ـ التصويت ـ الترشح ـ التعيين في مجالس إدارات الشركات)، مع عدم جواز قيام الشخص المرخص له بممارسة تلك الحقوق بالإنابة عن العملاء إلا من خلال تفويض كتابي من العميل سواء تم ذكره في العقد أو بموجب تفويض خاص. (باستثناء حالات وجود شرط في الاتفاق يقيد حق العميل في ممارسة كل أو بعض الحقوق المترتبة على ملكية الورقة المالية).

وفي واجبات الأمانة والمحافظ على سرية المعلومات، أكد المستشار عمرو حافظ أنه يجب على مدراء المحافظ التصرف في جميع الأحوال بحسن نية ولمصلحة العميل، وبذل عناية الشخص الحريص عند إدارة المحافظ الاستثمارية للعملاء، حيث يتعين عليه الالتزام بعدم تقديم أي بيانات أو معلومات غير حقيقية، تهدف إلى توجيه العملاء لاتخاذ قرارات تخدم مصالح الشخص المرخص له، وعدم الإفراط في إبرام الصفقات وذلك استهدافا للعمولات والأتعاب.

د. أيمن الزيني محاضرا

المستشار عمرو حافظ خلال المحاضرة

الزملاء أشرف عبدالعزيز وحسام عبدالمنعم وأحمد سالم وعمر عبدالرؤوف (أحمد علي)

لتقديم خدماتها في مجال تأمين ائتمان الصادرات

«ضمان» توقع مذكرة تفاهم مع صندوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة

خالد الروضان وعبدالله الصبيح يوقعان مذكرة التفاهم

وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) مذكرة تفاهم مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تقوم بموجبها «ضمان» بتقديم خدماتها في مجال تأمين ائتمان الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمشروعات الممولة من قبل الصندوق وفق شروط تفضيلية، إضافة إلى تعزيز التعاون في مجال تبادل المعلومات والخبرات والأنشطة التدريبية.

وقع المذكرة نيابة عن «الصندوق» وزير التجارة والصناعة ووزير دولة لشئون الخدمات خالد الروضان، فيما وقع المذكرة نيابة عن «المؤسسة» المدير العام عبدالله الصبيح، بحضور عدد من المسؤولين في الجهتين وذلك في المقر الدائم للمنظمات العربية. وقال الروضان على هامش حفل توقيع مذكرة التفاهم بين «الصندوق الوطني» والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ان برنامج تأمين صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يأتي في إطار تنمية وتطوير قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح الروضان ان الشريحة المستفيدة من برنامج التأمين هم المصدرون من المشروعات الصغيرة والمتوسطة للمنتجات الكويتية المنشأ، مضيفا ان برنامج تأمين صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة يعزز من قدرة المؤسسات الصغرى والمتوسطة على المنافسة في السوق الدولية بما يتيحه البرنامج من إمكانية منح المستوردين تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة دون الإصرار على السداد نقدا أو بموجب خطابات اعتماد معززة ودون التخوف من احتمالات عدم السداد، كما يوفر برنامج تأمين الصادرات الحصول على تعويض تصل نسبته الى 90٪ من قيمة الخسارة في حال تخلف المستورد الأجنبي عن السداد.

وقسم الروضان المخاطر المغطاة الى مجموعتين من المخاطر، تجارية وغير تجارية، يمكن الاختيار بينها مجتمعة أو منفصلة، موضحا ان المخاطر التجارية هي المخاطر التي يكون المستورد مصدرها المباشر كإفلاسه وعجزه أو عدم وفائه بما استحق عليه، بينما المخاطر غير التجارية: هي المخاطر التي يكون مصدرها عاملا خارجا عن إرادة المستورد كمنع سلطات القطر المستورد تحويل قيمة البضاعة المستوردة، أو حدوث اضطرابات أهلية عامة أو أعمال عسكرية، أو مصادرة أو تأميم ممتلكات المستورد.

ودعا الروضان أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الراغبين في الاستفادة من المزايا التي يوفرها برنامج التأمين الى تقديم طلب التأمين للصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإبرام عقد التأمين مع المؤسسة العربية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات.

من جهته، رحب الصبيح بتوقيع مذكرة التفاهم. وأكد حرص المؤسسة على تعزيز دورها الذي يستهدف تعزيز الصادرات السلعية للمؤسسات التابعة للدول الأعضاء ومن بينها المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تقوم بدور مهم ومتزايد في الاقتصاد العربي حيث تمثل أكثر من 90٪ من المنشآت وتساهم مشروعاتها الرسمية بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي والتصدير والتشغيل.

وشدد الصبيح على أهمية توفير خدمات التأمين للائتمان المقدم لتلك المشروعات ليس فقط لحمايتها من المخاطر التجارية وغير التجارية، ولكن كذلك لتسهيل حصولها على التمويل والتوسع والنفاذ للأسواق الخارجية.

«دار السلام» تدرس فرصا في السوق العُماني

محمد الداود

كشف رئيس مجلس إدارة شركة دار السلام للتأمين التكافلي محمد الداود أن الشركة تدرس حاليا عددا من الفرص الاستثمارية الناجحة في السوق العماني، وذلك في إطار استراتيجيتها وخططها التوسعية الهادفة إلى الانفتاح على الأسواق الخليجية، لافتا إلى أن السوق العماني يعد من الاسواق النشطة والواعدة في قطاع التأمين بما يمتلكه من فرص كبيرة للنمو وبإمكان «دار السلام للتأمين» تقديم خدمات متميزة داخل السوق العماني وفقا للمعطيات والمتطلبات.

وأشار الداود إلى أن شركة دار السلام للتأمين التكافلي نجحت بالتعاقد مع مجموعة متميزة من معيدي التأمين من أصحاب السمعة الحسنة والطيبة المصنفين ضمن المرتبة الأولى في قطاع التأمين التكافلي العالمي، لافتا إلى انه على الرغم من التحديات الكثيرة التي يواجهها قطاع التأمين التكافلي نتيجة للمنافسة الشرسة التي يشهدها السوق المحلي بين الشركات في السوق الكويتي بصفة خاصة والأسواق الخليجية بصفة عامة، إلا ان دار السلام للتأمين التكافلي تعمل جاهدة للنأي بنفسها عن الاندفاع في هذه المنافسة غير العادلة وفي نفس الوقت تحرص على اتباع سياسة تأمينية متحفظة مكنتها من القيام بعقد اتفاقات إعادة التأمين مع شركات إعادة التأمين ذات السمعة الإقليمية والعالمية مما يجعل فرصتها أكبر على النجاح والاستمرار.

وبين الداود ان شركة دار السلام وفي اطار سعيها إلى تحقيق الاستقرار لمنصتها التجارية ومن اجل الاستعداد والتحضير التام للتعامل مع النمو المتوقع في الأعوام القادمة حرصت على ان يكون لديها كادر مهني من أصحاب الخبرات المهنية والمؤهلة للتعامل مع كافة أنواع التأمين. واوضح ان الشركة تتمتع بملاءة مالية جيدة، لافتا الى أن رأس مال الشركة يبلغ نحو 10,5 ملايين دينار مدفوع بالكامل، مما اعطى الشركة القدرة على الاستقرار والقوة على التعامل مع جميع التحديات، مثمنا الدور الرقابي المميز الذي تقوم به وزارة التجارة متمثلة بالوزير خالد الروضان والطفرة الكبيرة الذي تشهدها الوزارة عموما وقطاع التأمين خصوصا.

ستاندرد آند بورز ثبتت تصنيف «وثاق»

عبدالرحمن السويدان

أعلنت شركة «وثاق» للتأمين التكافلي، أن وكالة التصنيف الائتماني العالمية ستاندرد آند بورز (S&P) ثبتت تصنيف الشركة عند الدرجة (B)، فيما عدلت الوكالة نظرتها المستقبلية للشركة من سلبية إلى مستقرة، وذلك بناء على تحسن مستوى السيولة بها والحد من مخاطر استثماراتها.

وذكرت «وثاق» في بيان صحافي، أن الوكالة العالمية توقعت بقاء الشركة مستقرة وغير مقيدة ومستقلة تشغيليا، مع المحافظة على وضعها التنافسي ومستويات كفاية رأس المال والسيولة.

وبهذه المناسبة، قال الرئيس التنفيذي للشركة عبدالرحمن السويدان ان تثبيت الوكالة لتنصيف الشركة، وتعديلها لنظرتها المستقبلية، يعكس حرص «وثاق» على انتهاج استراتيجية حذرة، وتطوير آليات وسياسات اكتتاب منافسة للحفاظ على أدائها ونموها العام، وعدم انجرارها الى المنافسة العشوائية الضارة للحفاظ على عمليات إعادة تأمين محترفة. وأضاف السويدان أن «وثاق» حرصت على النمو الاستراتيجي في بعض التأمينات، التي تم استهداف زيادتها، إلى جانب تقليص تأمينات أخرى تعود على الشركة بالخسائر والأضرار، كما حافظت على أفضل عمليات إعادة التأمين لحماية حقوق المساهمين وحملة الوثائق.

وأشار إلى أن الشركة حققت العديد من التعاقدات الحيوية الهامة على المستوى الاستراتيجي، كما حققت نموا في أدائها وأنجزت العديد من العقود التأمينية الهامة، وحافظت على أهم عملائها الاستراتيجيين، وذلك من خلال تقديمها خدمات منافسة وأفضل، الأمر الذي جعلها تتمتع بقدرات تنافس فيها كبرى الشركات.

ولفت إلى أن الشركة تسعى في هذا الإطار إلى تحقيق المزيد من التعاقدات الحيوية الهامة على المستوى الاستراتيجي خلال الأعوام المقبلة، على الرغم من شدة المنافسة.

وأوضح السويدان أن «وثاق» تعمل أيضا على ادخال التكنولوجيا واستخدامها في عمليات التأمين سواء من ناحية إصدار الوثائق أو سداد أقساط التأمين، كما أنها بصدد طرح العديد من الخدمات والمنتجات إلكترونيا بما يخدم عملها ويواكب احتياجات العملاء المستمرة، وبما يحقق نموا في أدائها وقدراتها التنافسية.

المشاركة هي الأولى لبورصة الكويت بعد حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد

البورصة تشارك في «الجمعية العامة لاتحاد البورصات»

ناصر السنعوسي

شاركت بورصة الكويت في الاجتماع السنوي التاسع والخمسين واجتماع الجمعية العامة للاتحاد العالمي للبورصات (WFE) ـ الاتحاد العالمي المسؤول عن البورصات ـ والذي أقيم في سنغافورة بين 8 و10 الجاري، حيث تعد هذه أولى مشاركات بورصة الكويت في الاجتماعات بعد حصولها على العضوية الكاملة في الاتحاد بإجماع الأصوات في أكتوبر من العام الماضي.

ومثل رئيس إدارة التسويق والاتصال المؤسسي في بورصة الكويت ناصر السنعوسي في الجمعية العامة والاجتماع السنوي وساهم في حلقات النقاش مع نظرائه وزملائه من مجتمع الاستثمار العالمي.

كما شارك السنعوسي في انتخاب مجلس إدارة الاتحاد لمنطقة الأميركتين ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال اجتماع الجمعية العامة.

وتعليقا على ذلك، قال السنعوسي «يسرني أن أمثل بورصة الكويت في الاجتماع السنوي للاتحاد العالمي للبورصات، وفخور بأن أكون هنا بعد أن حصلت بورصة الكويت على العضوية الكاملة بتصويت الأعضاء في الاتحاد، الأمر الذي يعد خير برهان على المجهود الكبير الذي بذلناه خلال العامين الماضيين في مثل هذه الفعاليات تثبت السمعة الطيبة التي نتمتع بها على الصعيد الدولي، وأنا متأكد أن هذا سينعكس بشكل إيجابي على سوق رأس المال الكويتي». كما قام فريق بورصة الكويت بزيارة بورصة سنغافورة، في محاولة لتبادل المعلومات والخبرات، ولمناقشة أبرز تطورات سوق الأوراق المالية على المستوى العالمي، اضافة الى الإصلاحات وخطط تطوير السوق الأخيرة التي قامت بها بورصة الكويت والتي ساهمت في وضعها على خريطة الاستثمار العالمية.

ويمثل هذا الإنجاز علامة بارزة أخرى في مسيرة بورصة الكويت نحو تعزيز تكاملها مع الأسواق العالمية والاستفادة من خبرات أسواق المال الأخرى حول العالم. وخلال العامين الماضيين، عملت بورصة الكويت بزخم كبير على تطوير سوق مالي موثوق يتميز بسيولة قوية، يوفر للمصدرين إمكانية الوصول إلى رأس المال، وفرص عوائد متنوعة، الأمر الذي سيعزز مكانة بورصة الكويت على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعكس الإنجازات الأخيرة تطور الكويت لتصبح مركزا ماليا آمنا في المنطقة، مع المزيد من التحسينات المرتقبة أيضا في المستقبل القريب.

سجل ارتفاعاً سنوياً بنسبة 2,9٪ بالربع الثاني من العام الحالي

«الوطني»: أعلى نمو للاقتصاد السعودي غير النفطي

قال تقرير صادر عن بنك الكويت الوطني إن وتيرة نمو الاقتصاد غير النفطي السعودي في الربع الثاني من 2019 تسارعت لتصل إلى 2,9٪ على أساس سنوي، مشيرا إلى أن هذا المعدل هو الأعلى منذ 2015 وفق البيانات الرسمية التي صدرت مؤخرا.

وجاء هذا النمو على خلفية انتعاش أنشطة كل من القطاعين الخاص (+3,4٪ على أساس سنوي) والحكومي (+1,8٪ على أساس سنوي)، ويتجلى نمو القطاع الخاص في تحسن وتيرة أداء المؤشرات الاقتصادية الأخرى للنشاط غير النفطي، مثل مؤشر مديري المشتريات ونمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

وفيما يخص الناتج المحلي الإجمالي، فقد تباطأت وتيرة نموه إلى حد كبير خلال الربع الثاني من العام 2019 (إلى 0,5٪ على أساس سنوي مقابل 1,7٪ في الربع الأول من العام 2019)، على خلفية تراجع الناتج المحلي للقطاع النفطي (ـ3,0٪ على أساس سنوي) وذلك بسبب خفض أوبيك وحلفائها لمعدلات الإنتاج، حيث قامت المملكة بتقليص إنتاجها النفطي بمعدلات فاقت حصص الخفض المقررة.

ورغم ذلك، تراجع نمو قطاع النفط الحقيقي أقل من معدل انخفاض إنتاج النفط الخام (ـ3,7٪ على أساس سنوي إلى 9,75 ملايين برميل يوميا في المتوسط) نتيجة لارتفاع معدلات إنتاج الغاز الطبيعي. أما على مستوى القطاعات، كان النمو غير النفطي مدفوعا بنمو قطاع الخدمات المالية (+5,4٪ على أساس سنوي) والنقل والاتصالات (+6,4٪ على أساس سنوي) والتجارة (+5,8٪ على أساس سنوي) والبناء والتشييد (+4,9٪ على أساس سنوي).

وفي المقابل، تراجع إنتاج قطاع الصناعات التحويلية، والذي يتضمن قطاع التكرير (ـ2,3٪ على أساس سنوي). في حين سجل قطاع الخدمات الحكومية، والذي يعد أكبر القطاعات المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (23,5٪)، نموا ضعيفا (+0,8٪ على أساس سنوي).

ومن الجدير بالذكر أن تحسن نمو القطاع غير النفطي في الربع الثاني من العام 2019 قد يكون نتيجة لضعف الأداء المسجل خلال فترة المقارنة في الربع الثاني من العام 2018، في ظل ضعف أداء قطاعات تجارة الجملة والتجزئة والخدمات الحكومية والبناء والتشييد والصناعات التحويلة على مدار الثلاثة أشهر من العام الماضي.

وتشير آفاق النمو المستقبلية إلى ثبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعام 2019 بأكمله مقارنة مع عام 2018 والذي بلغ 2,3٪ (اقل من توقعاتنا في يوليو الماضي والبالغة 1٪). وفي حين يتوقع تراجع القطاع النفطي بنسبة 3,8٪ على أساس سنوي، إلا أنه من المحتمل أن يسجل القطاع غير النفطي نموا بنسبة 2,5٪ على أساس سنوي (مقابل 2,3٪ في العام 2018) بما يتماشى مع توقعاتنا في شهر يوليو.